

صندوق الدرّة الإسلامي
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي - ش.م.ك.م.)
الكويت
البيانات المالية السنوية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
31 ديسمبر 2018

صندوق الدرّة الإسلامي
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

الصفحة	المحتويات
2 - 1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية
6	بيان التدفقات النقدية
17 - 7	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرة مدير صندوق الدرة الإسلامي (مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م) المحترم

الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لصندوق الدرة الإسلامي ("الصندوق") (مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م) والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018، وبيانات الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك إيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2018 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تم توضيح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" والواردة ضمن تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

مسؤوليات مدير الصندوق عن البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وكذلك عن وضع نظم الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء مادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، يتحمل مدير الصندوق مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، متى كان ذلك مناسباً، ما لم يعتزم حاملو الوحدات تصفية الصندوق أو وقف أعماله أو في حالة عدم توافر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

تتمثل مسؤولية مدير الصندوق في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجتمّع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرة مدير صندوق الدرّة الإسلامي (مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م)
المحترم (تتمّة)

الكويت

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمّة)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

• تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

• تفهم نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الصندوق.

• تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل مدير الصندوق.

• استنتاج مدى ملاءمة استخدام مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الصندوق على مواصلة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكيد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الصندوق عن مواصلة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.

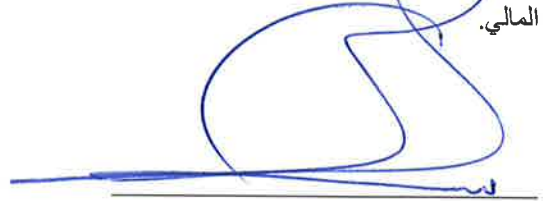
• تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.

ونتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريّة في نظم الرقابة الداخلية يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

برأينا كذلك أن الصندوق يمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الصندوق، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية تتضمن كل ما نص النظام الأساسي للصندوق على وجوب إثباته فيها، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مخالفات لأحكام النظام الأساسي للصندوق على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا، لم يرد إلى علمنا واعتقادنا وجود أي مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010، في شأن هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.



بدر عبدالله الوزان

سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ

ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

الكويت في 10 فبراير 2019

صندوق الدرّة الإسلامي
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	إيضاح	
			الموجودات
73,649	2,253,494	3	النقد لدى البنوك
41,394,860	27,659,658	4	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
311,876	389,927		ذمم مدينة أخرى
41,780,385	30,303,079		مجموع الموجودات
			المطلوبات
225,994	94,029	5	ذمم دائنة أخرى
225,994	94,029		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
33,254,323	22,705,352	6	رأس المال
36,465,801	33,366,015	6	احتياطي معادلة
(28,165,733)	(25,862,317)		خسارة متراكمة
41,554,391	30,209,050		مجموع حقوق الملكية
41,780,385	30,303,079		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
1.250	1.330	7	صافي قيمة الأصل لكل وحدة استثمار قابلة للاسترداد


أمين الاستثمار
الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك.م.


مدير الصندوق
شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 17 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق الدرة الإسلامي
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر - السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2017	2018	إيضاح	
			الإيرادات
			استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
812,811	302,627		- ربح محقق
2,911,787	705,368		- ربح غير محقق
1,847,095	1,732,219		إيرادات توزيعات
114	60		إيرادات أخرى
<u>5,571,807</u>	<u>2,740,274</u>		
			المصاريف
(653,509)	(352,743)	8	أتعاب مدير الصندوق
(54,529)	(44,119)	9	أتعاب أمين الاستثمار
(28,446)	(39,996)		مصروفات تشغيلية أخرى
<u>(736,484)</u>	<u>(436,858)</u>		
4,835,323	2,303,416		ربح السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر
<u>4,835,323</u>	<u>2,303,416</u>		إجمالي الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 17 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق الدرة الإسلامي
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م)
الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية - السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

المجموع	خسارة متراكمة	احتياطي معادلة	رأس المال	
41,554,391	(28,165,733)	36,465,801	33,254,323	كما في 1 يناير 2018
(13,648,757)	-	(3,099,786)	(10,548,971)	استردادات خلال السنة
2,303,416	2,303,416	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
<u>30,209,050</u>	<u>(25,862,317)</u>	<u>33,366,015</u>	<u>22,705,352</u>	كما في 31 ديسمبر 2018
40,333,324	(33,001,056)	37,255,964	36,078,416	كما في 1 يناير 2017
(3,614,256)	-	(790,163)	(2,824,093)	استردادات خلال السنة
4,835,323	4,835,323	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
<u>41,554,391</u>	<u>(28,165,733)</u>	<u>36,465,801</u>	<u>33,254,323</u>	كما في 31 ديسمبر 2017

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 17 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق الدرّة الإسلامي
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

بيان التدفقات النقدية - السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2017	2018	إيضاح
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		صافي النقد المدفوع لشراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(1,108,261)	14,665,146	
1,847,095	1,732,219	توزيعات نقدية مستلمة
-	60	إيرادات أخرى
(621,166)	(441,084)	أتعاب مدير الصندوق المدفوعة
(51,816)	(48,294)	أتعاب أمين الاستثمار المدفوعة
(29,205)	(38,782)	مصاريف تشغيلية أخرى مدفوعة
<u>36,647</u>	<u>15,869,265</u>	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
-	-	النقد المستلم نتيجة الاكتتابات في وحدات قابلة للاسترداد
(3,573,593)	(13,689,420)	النقد المدفوع لاسترداد وحدات قابلة للاسترداد
<u>(3,573,593)</u>	<u>(13,689,420)</u>	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(3,536,946)	2,179,845	صافي الزيادة / (النقص) في النقد والنقد المعادل
		النقد والنقد المعادل في
3,610,595	73,649	بداية السنة
<u>73,649</u>	<u>2,253,494</u>	نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 17 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

1. التأسيس والأنشطة

إن صندوق الدرة الإسلامي ("الصندوق") هو صندوق استثمار مفتوح المدة تم تأسيسه في 13 نوفمبر 2003. يخضع الصندوق لتعليمات هيئة أسواق المال التي تم تأسيسها بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010.

تقوم شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م بدور مدير الصندوق، بينما تقوم الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك.م بدور أمين الاستثمار للصندوق.

تنتهي مدة الصندوق في 19 مارس 2020.

يقع المكتب المسجل لمدير الصندوق في الشرق، شارع الشهداء، دولة الكويت.

لا يوجد أي موظفين لدى الصندوق.

تم إنشاء الصندوق بهدف نمو رأس المال وذلك عن طريق الاستثمار في الأسهم المحلية المدرجة في بورصة الكويت والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والائكتابات الأولية والصناديق الإسلامية والأدوات الإسلامية الأخرى.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مدير الصندوق وأمين الاستثمار في 10 فبراير 2019.

2. أساس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية) وعلى أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل بإعادة تقييم الأدوات المالية المصنفة بـ"القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة السارية للسنة الحالية

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

قام الصندوق بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية (المعدل في يوليو 2014) والتعديلات اللاحقة ذات الصلة على المعايير الأخرى التي يسري مفعولها على الفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. تسمح الأحكام الانتقالية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بعدم إعادة إصدار أرقام المقارنة.

وبالإضافة لذلك، طبق الصندوق التعديلات اللاحقة على المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات.

قدم المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات جديدة لغرض:

(1) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية،

(2) انخفاض قيمة الموجودات المالية، و

(3) محاسبة التحوط العام.

فيما يلي تفاصيل هذه المتطلبات الجديدة وأثرها في البيانات المالية للصندوق.

طبق الصندوق الأحكام الانتقالية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً للأسلوب المعدل بأثر رجعي.

إن تاريخ التطبيق المبدئي (أي التاريخ الذي قام فيه الصندوق بتقييم موجوداته ومطلوباته المالية الحالية من حيث متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9) هو 1 يناير 2018. وبناءً على ذلك، طبق الصندوق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الأدوات التي يستمر الاعتراف بها كما في 1 يناير 2018 ولم تطبق هذه المتطلبات على الأدوات التي سبق استبعادها كما في 1 يناير 2018. لم يتم تعديل مبالغ المقارنة المتعلقة بالأدوات التي يستمر الاعتراف بها كما في 1 يناير 2018.

(أ) تصنيف وقياس الموجودات المالية

يتعين قياس كافة الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

راجع مدير الصندوق وقيم الموجودات المالية الحالية للصندوق كما في 1 يناير 2018 استناداً إلى الحقائق والظروف القائمة في ذلك التاريخ وخلص إلى أن كافة الموجودات والمطلوبات المالية سيستمر قياسها باستخدام نفس الأسس كما هي مطبقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39.

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

(ب) انخفاض قيمة الموجودات المالية

فيما يتعلق بانخفاض قيمة الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة مقابل نموذج الخسارة الائتمانية المتكبدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39. يتطلب نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة من الصندوق المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة والتغيرات التي تطرأ عليها في تاريخ كل تقرير لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدي بالموجودات المالية.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على وجه الخصوص من الصندوق قياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة، إذا ارتفعت مخاطر الائتمان على تلك الأدوات المالية بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدي أو إذا كانت الأداة المالية تمثل موجودات مالية مشتراه أو ناشئة ذات جدارة ائتمانية متدهورة.

غير أنه إذا ارتفعت مخاطر الائتمان على أداة مالية بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدي (باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات جدارة ائتمانية متدهورة)، يتعين على الصندوق قياس مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أيضاً منهجاً مبسطاً لقياس مخصص الخسارة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة طويلة الأجل للذمم التجارية المدينة وموجودات العقد ومستحقات عقد الإيجار في بعض الحالات.

(ج) تصنيف وقياس المطلوبات المالية

لم يتم الصندوق بتصنيف أي مطلوبات مالية كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. لذا، لم ينتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أي أثر في تصنيف وقياس المطلوبات المالية للصندوق.

(د) الإفصاحات المتعلقة بالتطبيق المبدي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9

ارتأى مدير الصندوق أن أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2018 و31 ديسمبر 2018 ليس جوهرياً بالنسبة للبيانات المالية ككل، وعليه، لم يتم إجراء أي تعديلات على الخسائر المتراكمة كما في 1 يناير 2018 وربح السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

يوضح الجدول التالي فئات التصنيف والقياس الأصلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 وفئات التصنيف والقياس الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 للموجودات والمطلوبات المالية لدى الصندوق:

التصنيف طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	التصنيف طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	القيمة الدفترية طبقاً للمعيار المحاسبة الدولي 39
الموجودات المالية			
النقد والنقد المعادل		73,649	73,649
استثمارات بالقيمة العادلة			
من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	41,394,860	41,394,860
المطلوبات المالية			
المطلوبات المالية غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من ذمم تجارية دائنة وأخرى	المطلوبات المالية غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	225,994	225,994

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 "الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء"

قام الصندوق بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 "الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء" ويسري اعتباراً من 1 يناير 2018. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 15 محل معيار المحاسبة الدولي 11 - عقود الإنشاء ومعيار المحاسبة الدولي 18 - الإيرادات بالإضافة إلى تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 13 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 15 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 18 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 31. يضع المعيار الدولي للتقارير المالية 15 نموذجاً جديداً مكوناً من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء. إن تطبيق هذا المعيار لن يؤدي إلى أي تغيير في السياسات المحاسبية للصندوق ولن يكون له أي تأثير مادي في البيانات المالية للصندوق.

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار لكنها غير سارية المفعول بعد لم يطبق الصندوق بعد المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولكنها غير سارية المفعول بعد: المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة
سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد

دورة التحسينات السنوية 2015 - 2017 على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتضمن التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 3 و11، ومعايير المحاسبة الدولية 12 و23. 1 يناير 2019
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 23 عدم التأكد حول معالجات ضريبة الدخل
المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود الإيجار
1 يناير 2019
1 يناير 2019

يرى مدير الصندوق أن هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة لن يكون لها أي أثر في البيانات المالية للصندوق.

2.4 الأدوات المالية

تصنيف وقياس الموجودات المالية

يُحدد الصندوق تصنيف الموجودات المالية استنادًا إلى نموذج أعمال المنشأة المستخدم في إدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

تقييم نموذج الأعمال

يُحدد الصندوق نموذج أعماله عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارته لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. ولا يتم تقييم نموذج أعمال الصندوق على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى للمحافظ مجتمعة، ويستند إلى عدد من العوامل الملحوظة تتضمن ما يلي:

- السياسات والأهداف المحددة للمحافظة وتنفيذ تلك السياسات المعمول بها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحفوظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون أخذ نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "السيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة الاعتراف بالتدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للصندوق، لن يغير الصندوق تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحفوظ بها ضمن نموذج الأعمال، وفي المقابل سيقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخرًا في الفترات اللاحقة.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (اختبار تحقق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط)

يقوم الصندوق بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تحقق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. لغرض هذا الاختبار، يتم تعريف "المبلغ الأساسي" على أنه يمثل القيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد تتغير على مدى عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الفوائد على أنها تمثل مقابل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المتعلقة بالمبلغ الأساسي وكذلك مقابل مخاطر الاقراض الأساسية الأخرى والتكاليف إلى جانب هامش الربح. في سبيل تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط، يضع الصندوق في اعتباره ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت وقيمة التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط.

يصنف الصندوق موجوداته المالية عند التحقق المبدئي إلى الفئات التالية:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
 - الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:
- يدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:
- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
 - أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ الأساسي القائم.

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلية. ويتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. يتم تسجيل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم التحقق في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

إن الموجودات المالية المدرجة ضمن هذه الفئة هي إما تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند التحقق المبني أو تلك التي ينبغي قياسها بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي لا تستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي تباين محاسبي قد ينشأ بخلاف ذلك. وينبغي قياس الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً للقيمة العادلة. يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. ويتم تسجيل إيرادات الفوائد باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلية. وتدرج إيرادات التوزيعات من الاستثمارات في الأسهم المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عندما يثبت الحق في استلام الدفعات.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا يقوم الصندوق بإعادة تصنيف الموجودات المالية بعد التحقق المبني.

التحقق وعدم التحقق

تتحقق الموجودات والمطلوبات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات. لا يتحقق الأصل المالي (كليا أو جزئياً) عندما ينتهي الحق في استلام التدفقات النقدية الناتجة من الأصل المالي أو عندما يقوم الصندوق فعلياً بنقل كافة مخاطر ومنافع الملكية. لا يتحقق الالتزام المالي عند الإغفاء من الالتزام المحدد بالعقد أو الغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه.

يتم إدراج عمليات الشراء والبيع التي تتم بالشروط المعتادة للموجودات المالية باستخدام تاريخ المتاجرة المحاسبي. إن عمليات الشراء أو البيع التي تتم بالشروط المعتادة هي عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية والتي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد بناءً على القوانين والأعراف السائدة في السوق.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

طبق الصندوق نموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة" الوارد ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على النقد والنقد المعادل المقاس بالتكلفة المطفأة باستخدام المنهج العام. يعكس قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة قياساً للمبالغ بشكل غير متحيز ومرجح بالاحتمالات والتي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة حول الأحداث السابقة دون أية تكلفة أو جهود غير ملائمة في تاريخ التقرير والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

المنهج العام

يطبق الصندوق طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً

يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً من الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة ملحوظة في الخسائر الائتمانية منذ التحقق المبني أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير. يضع الصندوق في اعتباره أن الأصل المالي يحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون تصنيف المخاطر الائتمانية مساوياً لتعريف "التصنيف الائتماني المرتفع" المتعارف عليه دولياً.

المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة - دون التعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية

يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة من الموجودات المالية التي كان بها زيادة ملحوظة في الخسائر الائتمانية منذ التحقق المبني ولكن لم تتعرض لخسائر الانخفاض في الجدارة الائتمانية.

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة - في حالة التعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة من الموجودات المالية ويتم التحديد بأنها تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية استناداً إلى دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة هي الخسائر الائتمانية التي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال العمر المتوقع للأداة المالية. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة لمدة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير. ويتم احتساب كلا من الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

تحديد مرحلة الانخفاض في القيمة

في تاريخ كل تقرير، يقوم الصندوق بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية. يعتبر الصندوق أن الأصل المالي قد تعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر يؤثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرّة للأصل المالي أو عندما تكون المدفوعات التعاقدية متأخرة السداد لمدة 90 يوماً.

في تاريخ كل تقرير، يقوم الصندوق أيضاً بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبني من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي حدثت على مدار العمر المتوقع المتبقي اعتباراً من تاريخ التقرير مع مخاطر التعثر في تاريخ التحقق المبني. إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الملحوظة في المخاطر الائتمانية تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمجردة. ويتم اعتبار أن كافة الموجودات المالية متأخرة السداد لمدة 30 يوماً تتضمن زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبني ويتم تحويلها إلى المرحلة 2 حتى وإن لم تكن المعايير الأخرى تشير إلى زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة في تقديرات الخسائر الائتمانية على أساس ترجيح الاحتمالات ويتم قياسها بالقيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدية المخصومة بسعر الفائدة الفعلية للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للصندوق بموجب عقد والتدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق الحصول عليها. تتضمن العناصر الأساسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر وقيمة التعرض عند التعثر. يقدر الصندوق تلك العناصر باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة أخذاً في الاعتبار المعدلات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات الاقتصادية الكبرى المستقبلية الخ.

عرض المخصص المحتسب للخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر المحتسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة كاستقطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة.

القيم العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

• في السوق الرئيسي للأصل أو للالتزام؛ أو

• في غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو للالتزام.

يجب أن يكون دخول الصندوق إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ربحاً متاحاً.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية.

يستخدم الصندوق أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي تتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات، التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، ضمن تسلسل القيمة العادلة، الموضح أدناه، استناداً إلى مدخلات المستوى الأدنى التي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1- أسعار السوق المعانة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتماثلة.
- المستوى 2 - أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر.

• المستوى 3 - أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.
بالنسبة للأدوات المالية المسعرة في سوق نشط، يتم تحديد قيمتها العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام أسعار أوامر الشراء للموجودات وأسعار العروض للمطلوبات. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق ووحدات الاستثمار وأدوات استثمارية مماثلة بناءً على آخر قيمة صافية معلنة لتلك الموجودات.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقدر القيمة العادلة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل العائد الحالي في السوق لأدوات مالية مماثلة.

وبالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس متكرر، يحدد الصندوق ما إذا كانت الانتقالات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، حدد الصندوق فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

الانخفاض في القيمة

تنخفض قيمة الأصل المالي إذا زادت قيمته الدفترية عن قيمته الاستردادية المقدرة. يتم في تاريخ كل بيان مركز مالي، إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية المحددة أو مجموعة من الموجودات المشابهة للصندوق. في حال وجود مثل هذا الدليل، يتم تخفيض قيمة الأصل إلى القيمة الاستردادية. تحدد القيمة الاستردادية لأداة حقوق الملكية بالرجوع إلى معدلات السوق أو نماذج التقييم المناسبة. تدرج أي خسارة انخفاض في القيمة ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يوجد احتمال واقعي للاسترداد.

2.5 النقد والنقد المعادل

يُصنّف النقد بالصندوق والودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك التي لا تتجاوز آجال استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر كنقد ونقد معادل ضمن بيان التدفقات النقدية.

2.6 وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد

يقوم الصندوق بإصدار وحدات استثمار قابلة للاسترداد، وهي قابلة للاسترداد بناءً على خيار حاملي الوحدات ويتم تصنيفها كحقوق ملكية وفقاً للتعديل على معيار المحاسبة الدولي 32. يمكن رد وحدات الاستثمار إلى الصندوق في أي وقت بنقد مساوي للحصة التناسبية لقيمة صافي موجودات الصندوق.

في حال تغيير بنود أو شروط وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد بحيث لا تلتزم بالشروط الصارمة المتضمنة في التعديل، فإنه يتم إعادة تصنيف وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد إلى مطلوبات مالية منذ تاريخ توقف الأداة عن مقابلة تلك الشروط. وسوف يتم قياس الالتزام المالي بالقيمة العادلة للأداة كما في تاريخ إعادة التصنيف. إن أي اختلاف بين القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية والقيمة الدفترية للالتزام كما في تاريخ إعادة التصنيف سوف يتم إدراجه في حقوق الملكية.

يتم إصدار واسترداد الوحدات وفق خيار حاملي الوحدات بأسعار تستند إلى صافي قيمة موجودات الصندوق لكل وحدة استثمار قابلة للاسترداد في تاريخ الإصدار أو الاسترداد. يتم احتساب صافي قيمة موجودات الصندوق لكل وحدة بتقسيم مجموع حقوق الملكية على مجموع عدد وحدات الاستثمار القائمة القابلة للاسترداد.

2.7 الاعتراف بالإيرادات

تمثل أرباح وخسائر بيع الاستثمارات الفرق بين سعر البيع والقيمة الدفترية للاستثمار. تدرج الأرباح أو الخسائر المحققة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

صندوق الدرّة الإسلامي
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

- يتم الاعتراف بإيرادات التوزيعات عند ثبوت الحق في استلامها.
يتم الاعتراف بإيرادات الأرباح باستخدام طريقة العائد الفعلي.
- 2.8 توزيعات مستحقة لحاملي وحدات الاستثمار**
يتم الاعتراف بالتوزيعات لحاملي وحدات الصندوق كالتزام في البيانات المالية للصندوق للفترة التي يتم فيها اعتمادها من قبل الجهات الرقابية.
- 2.9 العملات الأجنبية**
إن العملة الرئيسية للصندوق هي الدينار الكويتي. يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. تقيد الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية والمقومة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن صرف العملات في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.
- 2.10 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة**
إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع تقديرات وافتراسات قد تؤثر على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية، حيث أن النتائج الفعلية قد تختلف عن تلك التقديرات. كما تتطلب أيضاً من الإدارة ممارسة أحكامها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق.
قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
يستند مخصص الخسارة للموجودات المالية إلى افتراضات حول مخاطر التعثر ومعدلات الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستعين الصندوق بالأحكام في سبيل إجراء تلك الافتراضات واختيار مدخلات حساب انخفاض القيمة، استناداً إلى تاريخ الصندوق بالإضافة إلى ظروف السوق الحالية وكذلك التقديرات الاستطلاعية في نهاية كل فترة تقرير.
- 3. النقد لدى البنوك**
يمثل هذا البند أرصدة لدى بنوك إسلامية محلية.
- 4. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة**
تمثل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في استثمارات في أسهم مدرجة في بورصة الكويت.
إن تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة حسب القطاعات هو كما يلي:
- | 31 ديسمبر 2017 | 31 ديسمبر 2018 | |
|-------------------|-------------------|-------------|
| 11,389,008 | 5,950,269 | بنوك |
| 13,559,331 | 11,260,887 | صناعية |
| 3,886,432 | 2,275,071 | مواد أساسية |
| 6,288,935 | 4,238,252 | عقارية |
| 6,271,154 | 3,277,700 | اتصالات |
| - | 657,479 | نפט وغاز |
| 41,394,860 | 27,659,658 | |
- 5. ذمم دائنة أخرى**
- | 31 ديسمبر 2017 | 31 ديسمبر 2018 | |
|----------------|----------------|-------------------------------|
| 168,098 | 79,757 | أتعاب مدير الصندوق المستحقة |
| 14,076 | 9,901 | أتعاب أمين الاستثمار المستحقة |
| 40,663 | - | استردادات مستحقة |
| 3,157 | 4,371 | أخرى |
| 225,994 | 94,029 | |

صندوق الدرّة الإسلامي
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

6. رأس المال

إن الصندوق مفتوح المدة ويتراوح رأسماله من 5,000,000 وحدة إلى 200,000,000 وحدة (31 ديسمبر 2017: من 5,000,000 وحدة إلى 200,000,000 وحدة) بقيمة اسمية تبلغ 1 دينار كويتي لكل وحدة (31 ديسمبر 2017: 1 دينار كويتي لكل وحدة). يتم إصدار هذه الوحدات واستردادها وفقاً لخيار حاملي الوحدات بأسعار تستند إلى قيمة صافي موجودات الصندوق وقت الإصدار / الاسترداد بصورة أسبوعية.

كما في 31 ديسمبر 2018، يملك أحد حاملي الوحدات عدد 17,016,394 وحدة تمثل 74.9% (31 ديسمبر 2017: وحدة 20,056,185 تمثل 60.312%) من الوحدات المصدرة للصندوق. فيما يلي تحليل حركة وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد:

عدد الوحدات		
31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
36,078,416	33,254,323	الرصيد في بداية السنة
(2,824,093)	(10,548,971)	استردادات خلال السنة
33,254,323	22,705,352	الرصيد في نهاية السنة

احتياطي معادلة

يتم إدراج نقص / فائض القيمة الاسمية نتيجة الاكتتابات / الاستردادات ضمن احتياطي معادلة.

7. صافي قيمة الأصل لكل وحدة قابلة للاسترداد

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
41,554,391	30,209,050	صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد (دينار كويتي)
33,254,323	22,705,352	عدد الوحدات
1.250	1.330	صافي قيمة الأصل لكل وحدة قابلة للاسترداد (دينار كويتي)

تمثل صافي الموجودات المتاحة لحاملي وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد مجموع حقوق ملكية الصندوق.

8. معاملات مع أطراف ذات صلة

تعتبر الأطراف أنها ذات صلة إذا كان لأحد الطرفين القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثيراً جوهرياً عليه في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

يتقاضى مدير الصندوق أتعاب سنوية بواقع 1% (2017: 1.50%) من صافي قيمة أصل الصندوق وتحتسب بصورة أسبوعية وتدفع على أساس ربع سنوي. تم تعديل النظام الأساسي للصندوق ليعكس التغيير في الأتعاب السنوية لمدير الصندوق والذي يسري مفعوله اعتباراً من 1 يناير 2018 وقد تمت الموافقة على التغيير من قبل هيئة أسواق المال في 27 ديسمبر 2017. كما يستحق عمولة بيع بحد أقصى 2% على الوحدات المكتتب بها كوكيل اكتتاب.

إن المعاملات مع مدير الصندوق مبيّنة في بيان الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر والمستحقات المتعلقة بها بما في ذلك رسوم الاكتتاب المبيّنة في إيضاح 5. لم يجري مدير الصندوق أي اكتتابات لأي وحدة خلال السنة.

يتعين على مدير الصندوق الاحتفاظ بمبلغ 250,000 دينار كويتي كحد أدنى من وحدات الصندوق المكتتب بها بما لا يتجاوز 75% كحد أقصى. إن عدد الوحدات التي يحتفظ بها مدير الصندوق كما في 31 ديسمبر 2018 يبلغ 5,292,224 وحدة قابلة للاسترداد تمثل 23.30% من الوحدات القائمة (31 ديسمبر 2017: 5,292,224 وحدة قابلة للاسترداد تمثل 15.91% من الوحدات القائمة).

9. أمين الاستثمار

يتقاضى أمين الاستثمار أتعاب سنوية بواقع 0.125% (2017: 0.125%) من صافي قيمة أصل الصندوق المحتسبة بصورة أسبوعية وتدفع على أساس ربع سنوي.

10. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتضمن موجودات ومطلوبات الصندوق الأدوات المالية التالية والتي تم اقتناؤها في إطار النشاط الاعتيادي للصندوق.

النقد والنقد المعادل

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

ذمم مدينة أخرى

ذمم تجارية دائنة وأخرى

القيمة العادلة

يتم تحديد المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي يتم فيه تصنيف قياسات القيمة العادلة ككل استناداً إلى مدخلات المستوى الأدنى التي تعتبر هامة لقياس القيمة العادلة ككل. ولهذا الغرض يتم تقييم أهمية المدخلات مقابل قياس القيمة العادلة ككل. في حال استخدام قياس القيمة العادلة لمدخلات ملحوظة تتطلب تعديلات هامة استناداً إلى مدخلات غير ملحوظة فإن ذلك القياس يمثل قياس المستوى 3.

يبين الجدول التالي تحليل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة حسب المستوى في تسلسل القيمة العادلة:

المستوى	المستوى	المستوى	إجمالي القيمة العادلة
1	2	3	
31 ديسمبر 2018	27,659,658	-	27,659,658
31 ديسمبر 2017	41,394,860	-	41,394,860

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، لا تختلف القيم العادلة بشكل جوهري عن قيمها الدفترية وتستخدم فقط لغرض الإفصاح. يتم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 المحدد على أساس طريقة التدفقات النقدية المخصومة بالإضافة إلى المدخلات الهامة والتي تمثل معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة.

11. إدارة المخاطر المالية

إن استخدام الصندوق للأدوات المالية يعرضه لمخاطر مالية عدة من ضمنها مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يحتفظ الصندوق بأدوات مالية مختلفة بناءً على إستراتيجية مدير الصندوق الاستثمارية والمستخرجة من أغراض الصندوق الاستثمارية المبينة في إيضاح 1. يتم تحديد توزيع الموجودات من قبل مدير الصندوق الذي يدير توزيع الموجودات لتحقيق هذه الأهداف. يقوم مدير الصندوق بإدارة المخاطر وفقاً للسياسات والإجراءات المتبعة. إن المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها الصندوق مبينة أدناه:

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر احتمال تكبد الصندوق لخسائر مالية بسبب التقلبات العكسية في الأسعار السوقية للاستثمارات أو معدلات الربح وأسعار العملات الأجنبية. إن أسهم الصندوق معرضه لمخاطر تقلبات أسعار السوق الناتجة عن عدم التأكد من الأسعار المستقبلية للأدوات. وفقاً للنظام الأساسي للصندوق، يجب على الصندوق تطبيق سياسة استثمارية متوازنة من خلال الاختيار الحذر للأوراق المالية والأدوات المالية الأخرى ضمن حدود معينة بهدف الحد من مخاطر السوق. يقوم مدير الصندوق بمراقبة المركز السوقي الشامل للصندوق على أساس منتظم.

(أ) مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الأسهم السائدة في السوق سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل معينة مرتبطة باستثمار فردي أو الجهة المصدرة أو كافة العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المالية المتداولة في السوق. يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار الأسهم لأن معظم موجودات الصندوق تتمثل في استثمارات في أسهم مسعرة محتفظ بها ومصنفة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبالتالي فإن كافة التغيرات في ظروف السوق ستؤثر مباشرة على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر. يحد مدير الصندوق من هذه المخاطر عن طريق الاختيار الحذر للأوراق المالية وفقاً لحدود قطاعية محددة ضمن السوق المحلي. إن تفاصيل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتصنيف القطاعي للاستثمارات في الأسهم المسعرة كما في تاريخ بيان المركز المالي مبين في إيضاح 4.

إن أكثر من 99% (31 ديسمبر 2017: 99%) من استثمارات الصندوق مدرجة في بورصة الكويت. في حالة الزيادة / النقص بواقع 5% في مؤشرات الأسهم، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، كان سيؤدي إلى زيادة / انخفاض صافي ربح السنة بمبلغ 1,382,983 دينار كويتي (2017: 2,089,019 دينار كويتي).

صندوق الدرّة الإسلامي
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

(ب) مخاطر معدلات الربح

إن مخاطر معدلات الربح هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في معدلات الربح السائدة في السوق. ليس لدى الصندوق أي أدوات مالية معرضة لمخاطر معدلات الربح. وبالتالي، فإن الصندوق غير معرض لهذا النوع من المخاطر.

(ج) مخاطر العملات

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لا يحتفظ الصندوق بموجودات مقومة بغير الدينار الكويتي، العملة الرئيسية للصندوق. وبالتالي، فإن الصندوق غير معرض لهذا النوع من المخاطر.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بتعهداته أو التزاماته التي أبرمها مع الصندوق. إن القيمة الدفترية للموجودات المالية هي أفضل ما يمثل الحد الأقصى للتعرضات لمخاطر الائتمان كما في تاريخ بيان المركز المالي. كما في تاريخ التقرير، فإن الموجودات المالية للصندوق معرضة لمخاطر الائتمان التالية:

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
73,649	2,253,494	أرصدة بنكية
311,876	389,927	ذمم مدينة أخرى
385,525	2,643,421	

كما في 31 ديسمبر 2018، يتمثل إجمالي الموجودات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان في أرصدة لدى بنوك إسلامية محلية والذمم المدينة الأخرى. يحد الصندوق من مخاطر الائتمان بإيداع النقد لدى مؤسسات مالية ذات جدارة ائتمانية عالية وإبرام صفقات تجارية رئيسية مع أطراف مقابلة يتمتعون بسمعة جيدة.

في تاريخ كل تقرير، تم التقييم بأن كافة الأرصدة البنكية تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية، نظراً لأنها مودعة لدى مؤسسات بنكية ذات جدارة ائتمانية عالية.

قام الصندوق بتقييم الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة على الذمم المدينة الأخرى وفقاً للمنهج المبسط المبين في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ولا يعتبر الأثر جوهري في البيانات المالية.

يصنف الصندوق الذمم المدينة الأخرى كمتعثرة عندما ينقضي تاريخ الاستحقاق لأكثر من 90 يوماً أو يوجد دليل يشير إلى انخفاض الجدارة الائتمانية للأصل. يتم شطب المبلغ عندما يوجد دليل يشير إلى أن المدين يواجه صعوبات مالية كبيرة وأن الصندوق لا يوجد لديه أي احتمالية واقعية لاسترداد الدين.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الصندوق لصعوبات عند توفير النقد اللازم للوفاء بالالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية. تستحق مطلوبات الصندوق خلال مدة زمنية تقل عن ثلاثة أشهر. كما يسمح النظام الأساسي للصندوق بالاسترداد الأسبوعي مما يعرضه لمخاطر السيولة المتمثلة في الوفاء باستردادات حاملي وحدات الاستثمار في أي وقت.

تتمثل سياسة مدير الصندوق لإدارة مخاطر السيولة في الآتي:

1. استثمار معظم موجودات الصندوق في استثمارات متداولة في سوق نشط ويمكن بيعها بسهولة.
2. الاحتفاظ بسيولة مساوية للاستردادات المتوقعة.
3. تسمح سياسة الصندوق بالاسترداد فقط في كل يوم خميس شريطة قيام حاملي الوحدات بالإخطار بذلك الأمر قبل ثلاثة أيام.
4. يحق لمدير الصندوق توفير تمويل قصير الأجل حتى 10% من إجمالي قيمة موجودات الصندوق للوفاء بالالتزامات أو لاسترداد الوحدات.

كما في تاريخ التقرير، فإن 99.25% (31 ديسمبر 2017: 99.8%) من إجمالي موجودات الصندوق سائلة متمثلة في أرصدة بنكية واستثمارات في أسهم مسعرة متداولة في سوق نشط. إن كافة الموجودات والمطلوبات هي قصيرة الأجل بطبيعتها.

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

12. إدارة مخاطر رأس المال

يقوم الصندوق بتعريف رأس المال كمجموع حقوق الملكية كما هو مبين في بيان المركز المالي. إن قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي وحدات الاستثمار يمكن أن تتغير بصورة كبيرة نتيجة الاكتتابات والاستردادات التي تتم بواسطة حاملي وحدات الاستثمار. إن هدف الصندوق عند إدارة رأس المال هو حماية قدرة الصندوق على الاستمرار في مزاوله أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية لتوفير عوائد ومنافع لحاملي الوحدات ومنافع للأطراف المعنية الأخرى وكذلك المحافظة على رأس مال قوي يدعم أنشطة الصندوق الاستثمارية.

للمحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، فإن سياسة الصندوق تقتضي القيام بما يلي:

• مراقبة مستويات الاكتتابات والاستردادات أسبوعياً المتعلقة بالموجودات المتوقع تسيلها خلال ثلاثة أشهر وتعديل توزيعات الصندوق المدفوعة لحاملي الوحدات القابلة للاسترداد.

• استرداد وإصدار وحدات استثمار جديدة وفقاً للنظام الأساسي للصندوق، والذي يتضمن قدرة مدير الصندوق على الحد من الاستردادات وطلب الاحتفاظ بحد أدنى أو اكتتابات في حالات معينة.

يراقب مدير الصندوق رأس المال على أساس قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي الوحدات القابلة للاسترداد.

13. معلومات القطاع

يعمل الصندوق في قطاع أعمال واحد وهو الاستثمار في أسهم متوافقة بشكل رئيسي مع الشريعة الإسلامية المدرجة في بورصة الكويت والاكتتابات العامة الأولية والصناديق الإسلامية والأدوات الإسلامية الأخرى. يحتفظ الصندوق بكافة موجوداته ومطلوباته داخل دولة الكويت.

14. الضرائب

لا يخضع الصندوق للضريبة داخل دولة الكويت.